اليوم.. البورصة تعيد سهم «التخصيص» للتداول

أعلنت بورصة الكويت بأنه بناء على اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة التخصيص القابضة والتي اقرت فيها تخفيض رأس مال الشركة من 73,8 مليون دينار الى 61 مليون دينار، عن انتهاء الشركة من إجراءات تخفيض رأس المال، وعليه ستتم إعادة التداول على أسهم الشركة اعتبارا من اليوم (الثلاثاء) 8 نوفمبر 2016.

«الأنباء» تكشف وثيقة بشأن تخوف صندوق النقد من استغلال تجار الكويت الضريبة لرفع أرباحهم

استعدوا «للقيمة المضافة».. ضريبة غير مباشرة على الدخل

دخل المواطن والمقيم سيتآكل تلقائياً مع زيادة أسعار السلع وارتفاع التضخم عقب فرض الضريبة

ما كشفته وثيقة الصندوق يفترض مراقبة قوية من الحكومة الكويتية

أعباء التضخم ستزيد 1٪ جديدة مع دخول الضريبة حيز التنفيذ

عوائد الضريبة مرجحة عند 560 مليون دينار سنوياً

عقبات تشريعية في الكويت ستجعلها الأخيرة في التطبيق

الشركات الكويتية أمامها مهمة ثقيلة لتواكب منظومة الضريبة

أحمد موسى

تقترب ضريبة القيمة المضافة رويدا رويدا من التطبيق في الكويت مع وضع وزراء مالية الخليج نهاية أكتوبر الماضي الترتيبات النهائية لآلية تطبيقها المتوقع ان يكون في أوائل 2018، لتصبح تلك الضريبة البالغة 5٪ الخطوة الرابعة بعد زيادة الكهرباء والماء بالإضافة إلى البنزين وإعادة تسعير الخدمات ضمن خارطة طريق طويلة من إصلاح المالية العامة التي تضررت بفعل هبوط أسعار النفط.

وبحسب خبراء، تعد ضريبة القيمة المضافة هي أحد أنواع ضريبة الاستهلاك كونها أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات سواء كانت تباع بحالتها المشتراة بها أم بعد إدخال بعض التعديلات عليها وذلك باستثناء الخدمات التعليمية والمصرفية والسلع الغذائية الأساسية وتلك الاستثناءات التي أقرتها الدول الخليجية.

وسيكون تأثير ضريبة القيمة المضافة ذا شقين الأول على الشركات التي ستكون مطالبة بتحديث أنظمتها المحاسبية لتتواكب مع الضريبة الجديدة، بالإضافة إلى الأفراد حيث سيكون هناك استعداد لزيادة في أسعار السلع وهو ما سيؤدي إلى تآكل الدخول بشكل تلقائي نتيجة ارتفاع التضخم. ويرى مراقبون ان قياس تأثر دخل المواطن الكويتي جراء تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيكون مختلفا من شخص لآخر استنادا لمعدل الإنفاق وكذلك اختلاف السلع التي يقوم بشرائها.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي سيساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالكويت في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنحو 1٪ وهو ما سيساهم في ارتفاع كبير في معدلات التضخم التي شهدت قفزة كبيرة مع إقرار زيادة البنزين بنحو 1٪ وصولا إلى 3,8٪.

وثيقة الصندوق

ووفقا لوثيقة اطلعت عليها «الأنباء» تابعة لصندوق النقد الدولي تستند إلى محاضر اجتماعات وزراء المالية الخليجيين مع كرستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي فإن التوقعات ترجح تحقيق ضريبة القيمة المضافة نحو 1,4٪ من الناتج المحلي للكويت أي ان العوائد تصل إلى 560 مليون دينار سنويا.

وكشفت الوثيقة عن مخاوف من محاولات محتملة من قبل التجار بالكويت استخدام إدخال ضريبة القيمة المضافة لتوسيع هوامش أرباحهم بشكل كبير وهو ما يتعين معه ضرورة مراقبة سلوك السوق بعناية من قبل الجهات الحكومية.

تهيئة الأجواء

ويقول خبراء انه مع التصديق على الاتفاق الإطاري لضريبة القيمة المضافة بين دول مجلس التعاون الخليجي سيكون امام دول الخليج جدول زمني ضيق من 18 شهرا للتحضير لإقرار الضريبة في 1 يناير 2018، وهو الموعد المستهدف لتحقيقها حيث سيكون هناك إعداد وتهيئة مجتمع الأعمال لتطبيق الضريبة، بالإضافة إلى تغييرات ستطول النظام المحاسبي المتبع من الناحية التقنية في الشركات لتتوافق مع النظام الجديد وهو ما يفرض تكلفة إضافية على كثير من الشركات التي تواجه صعوبات وسط البيئة التشغيلية الحالية.

عوائق تشريعية

وتشير التقديرات الى ان الكويت ستكون في مؤخرة الدول الخليجية في تطبيق الضريبة بسبب عوائق تشريعية، حيث ستحتاج إلى إقرار الضريبة عبر تشريع يمر من خلال مجلس الأمة وهو الأمر الذي سيواجه صعوبة كبيرة بسبب عدم شعبوية القرار استنادا إلى المعارضة الجارفة لقرار زيادة أسعار البنزين وما تبعه من عاصفة ودعاوٍ لوقف القرار.

تعريف القيمة المضافة.. هذا ما ستدفعونه عند التطبيق

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على السلعة في مختلف مراحل إنتاجها أو تداولها عند انتقالها من المنتج إلى المستهلك، فتفرض على مبيعات كل من المنتجين وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستوردين، ولكنها لا تفرض على إجمالي قيمتها بل على القيمة المضافة التي يضيفها كل منهم عليها في مرحلة المحاسبة الضريبية لتكون مجموع القيم المضافة إلى هذه السلعة تساوي القيمة النهائية للمنتج.

وتشمل الضريبة على القيمة المضافة تأدية الخدمات التي تقدم إلى الجمهور، وتفرض على الفرق في قيمتها بين المدخلات والمخرجات وذلك بإضافتها إلى فاتورة البيع.

ولا تحصل الضريبة على القيمة المضافة مباشرة من المستهلك بل من المؤسسات والأفراد المكلفين بدفعها، والذين يعكسون بدورهم ذلك على المستهلك على شكل زيادة في سعر بيع السلعة أو بدل تأدية الخدمة الخاضعة للضريبة.

ضمن برنامج الأمم المتحدة لتنظيف البيئة الكويتية

«نفط الكويت»: 20 مليون دولار لإزالة الألغام والذخائر

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة في شركة نفط الكويت أن الشركة قررت ترسية أكبر مشاريعها بشأن إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في حقول النفط الواقعة في شمال وجنوب الكويت وذلك ضمن برنامج الأمم المتحدة الضخم البالغ قوامه 2,9 مليار دولار والمعروف بمشروع استصلاح البيئة الكويتية لتنظيف وإزالة آثار التلوث الناجم عن غزو العراق للكويت.

وقالت المصادر ان المشروع الضخم تم ترسيته على شركة EXPLOMO للخدمات الفنية في سنغافورة بقيمة 20 مليون دولار.

وكانت «نفط الكويت» قد طرحت المناقصة في نهاية يناير الماضي ودعت 20 شركة عالمية لتقديم عروضها المالية لتنفيذ المرحلة الأولى من إزالة الألغام التي لم تنفجر في مناطق حقول النفط شمال وجنوب الكويت.

واشترطت الشركة تقديم كفالة قدرها 472 ألف دولار صالحة لمدة 90 يوما، وقامت الشركة في 16 فبراير الماضي بعقد اجتماع تمهيدي مع المقاولين.

آثار مدمرة تركها الغزو العراقي للكويت.. و2,9 مليار دولار لتنظيف التربة وإزالة الألغام

المضي قدماً في تنفيذ البحيرات النفطية عبر إنشاء مرادم للنفايات

وقالت المصادر إن الشركة تمضي قدما نحو تنفيذ العديد من المشاريع المرتبطة بإعادة تأهيل التربة ومنها عقود تنظيف البحيرات النفطية التي تخضع لموافقات مسبقة من الأمم المتحدة، حيث تتم حاليا متابعة الأعمال في الكويت من خلال نقطة الارتباط الوطنية الكويتية، ويوجد لجان متابعة من الأمم المتحدة للتأكد من أن كل الميزانيات ومبالغ التعويض تذهب في المجال الصحيح.

تجدر الإشارة الى انه وعقب تسليم المبالغ المالية لتنظيف البحيرات النفطية والتي بلغت تقريبا 2,9 مليارات دولار، تم إخضاع الشركة لتنظيف البحيرات النفطية عبر إنشاء مرادم للنفايات، على أن يتم دفن البحيرات النفطية في تلك المرادم.

31 ٪ مكاسب سعرية للسهم في 13 جلسة تداول

«مجموعة الساير» ترفع حصتها في «بنك وربة» إلى 6,08٪

شريف حمدي

20 مليون دينار قيمة تداولات 93 مليون سهم لـ «وربة» منذ بدء زيادة حصة «الساير»

واصلت مجموعة الساير القابضة رفع نسبة ملكيتها في بنك وربة، حيث أظهرت البيانات المتوافرة على موقع البورصة أمس، تغيرا جديدا في هيكل رأسمال بنك وربة، وذلك بارتفاع نسبة ملكية المجموعة إلى 6,08٪ وهو الارتفاع الثاني منذ موافقة بنك الكويت المركزي في 19 أكتوبر الماضي على طلب مجموعة الساير زيادة نسبة ملكيتها في رأسمال البنك من 4,9٪ إلى نحو 15٪ خلال 3 اشهر.

وزادت مجموعة الساير الأسبوع الماضي نسبة ملكيتها من 4,9٪ إلى 5,5٪ في جلسة 31 أكتوبر الماضي، وبذلك ارتفعت نسبة ملكية مجموعة الساير بنحو 1,2٪ خلال 5 جلسات تداول.

وارتفع سعر السهم في تداولات أمس بنسبة 1,7٪ مضيفا 4 فلوس لمكاسبه السابقة ليصل إلى 226 فلسا بعد تداول أكثر من 5,9 ملايين سهم بقيمة 1,3 مليون دينار.

ومنذ إفصاح البنك عن موافقة «المركزي» لمجموعة الساير على زيادة حصتها، شهد سهم بنك وربة ارتفاعات متتالية بلغت على مدار 13 جلسة نحو 31٪، حيث ارتفعت قيمة السهم من 172 فلسا إلى 226 فلسا، وذلك من خلال زيادة في أحجام التداول التي بلغت خلال تلك الفترة نحو 93 مليون سهم بقيمة تجاوزت 20 مليون دينار.

وحسب بيانات البورصة، فإن نسبة ملكية الهيئة العامة للاستثمار في بنك وربة تبلغ 25,2٪، ونسبة ملكية الهيئة العامة للتأمينات 7,3٪.

102 ألف دينار خسائر «أدنك» في 6 أشهر

أظهرت البيانات المالية لشركة الدار الوطنية (أدنك) للعقارات تحولا سلبيا بنتائج الربع الثاني من العام الحالي بعد تحقيق خسائر بنهايته، مقابل أرباح الفترة المماثلة من العام الماضي.

وطبقا لنتائج الشركة، بلغت خسائر الفترة 166 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 97 ألف دينار للفترة ذاتها من عام 2015.

وقلصت الشركة من خسائرها النصف سنوية بنحو 22٪، لتصل إلى 102 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 132 ألف دينار للنصف الأول من العام الماضي.

وذكرت الشركة ان الانخفاض نتيجة أرباح غير محققة في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، والاستثمارات بالقيمة العادلة.

«البترولية»: 4 ملايين دينار أرباح 9 أشهر

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة (البترولية) عن تحقيقها أرباحا صافية بقيمة 3,9 ملايين دينار بربحية للسهم الواحد بلغت 27,4 فلسا للتسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016 مقارنة بأرباح بلغت 1,59 مليون دينار بربحية للسهم الواحد بلغت 11 فلسا للفترة ذاتها من عام 2015.

وقالت الشركة في بيان لها على الموقع الإلكتروني لشركة بورصة الكويت امس إن إجمالي حقوق المساهمين في التسعة اشهر للعام الحالي بلغت 82,8 مليون دينار مقارنة بحقوق مساهمين بلغت 77,3 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضاف أن الموجودات بلغت 261 مليون دينار والمطلوبات بلغت 178,2 مليون دينار في التسعة اشهر لعام 2016 مقارنة بمطلوبات بلغت 185,2 مليون دينار في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2015.

11٪ تراجع أرباح «مسالخ ك»

أظهرت البيانات المالية للشركة الكويتية للمسالخ «مسالخ ك» تراجع أرباح الربع الثالث من العام الحالي 25٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من العام الماضي.

وطبقا لنتائج الشركة، بلغت أرباح الفترة 137 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 184 ألف دينار للربع الثالث من عام 2015.

وتراجعت أرباح الشركة 11٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، لتصل إلى 524 ألف دينار، مقابل ربح بقيمة 593 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن تراجع أرباح الفترة يعود إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.